

## سلامة يشارك في اجتماع المجموعة الإقليمية لشرق الأوسط لدى مجلس الاستقرار المالي



خلال اجتماع المجموعة في الرياض

تعزيز الاستقرار المالي العالمي من خلال التنسيق بين السلطات المالية وهيئات وضع المعايير الدولية لجهة تطوير السياسات التنظيمية والإشرافية وغيرها للقطاع المالي. وفي العام 2010، أنشأ مجلس الاستقرار المالي ستة مجموعات استشارية إقليمية بغية جمع شمل السلطات الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس بهدف تبادل الآراء حول نقاط الضعف التي تؤثر على الأنظمة المالية والمبادرات لتعزيز الاستقرار المالي. ومن ضمن هذه المجموعات تلك الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي تشمل حالياً السلطات المالية والرقابية في كل من لبنان والجزائر والبحرين ومصر والأردن والكويت والمغرب وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية وتونس وتركيا والإمارات العربية المتحدة.

من جراء الانخفاض في خدمات البنوك المراسلة التي تقدمها البنوك الدولية (De-Risking). كما تفت مناقشة التحديات في تنفيذ معايير الإنقاذ بمشاركة داخلية Bail-in clauses. وأثار حاكم مصرف لبنان موضوع التقلبات في أسواق السندات وتأثيرها على ذوي الدخل المحدود وضرورة وضع إجراءات لحماية مداخلهم، كما تم تسليط الضوء على الخبرات في مجال حماية المستهلك والشمول المالي وأثره على الاستقرار المالي. وقد تمت أيضاً مناقشة التجارب في مجال استخدام «معرّف الكيان القانوني» (Legal Identifier (LEI). وقد أنشئ مجلس الاستقرار المالي، وهو الهيئة الدولية التي ترابح وتقدم توصيات حول النظام المالي العالمي، عام 2009 بهدف

عقدت المجموعة الاستشارية الإقليمية لشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى مجلس الاستقرار المالي اجتماعها التاسع في الرياض. وقد شارك حاكم مصرف لبنان رياض سلامة في هذا الاجتماع الذي استضافته مؤسسة النقد العربي السعودي، مترشداً وفداً ضم نائب الحاكم الدكتور محمد معاصيري ورئيس لجنة الرقابة على المصارف سميح حمود. وتمّ إطلاع أعضاء المجموعة على خطة عمل المجلس. كما تركز النقاش على قضايا الاستقرار الإقليمي والمخاطر حيث جرى عرض آخر المستجدات في التطورات الاقتصادية والمالية الكلية العالمية. وقد ناقش أعضاء المجموعة آخر المبادرات المتعلقة بخدمات البنوك المراسلة والآثار المترتبة على البنوك والأنظمة المصرفية في المنطقة

## وفد اقتصادي لبناني في بلغاريا لبحث فرص الاستثمار وتعزيز التعاون



من لقاءات الوفد اللبناني في بلغاريا

وجود «فرص كثيرة سواء كان في بلغاريا أو في لبنان أو خارجها، يمكن العمل عليها بشكل مشترك بالاستفادة من المزايا التفاضلية لكل طرف». وإذ أشار بيتروف إلى اهتمام بلاده بجذب الاستثمارات، أكد «الاهتمام بشكل خاص بالاستثمارات اللبنانية»، لافتاً إلى استعداد غرفة بلغاريا لتقديم كل التسهيلات والدعم والحوافز الضريبية للمستثمرين اللبنانيين. وأكد أنّ «بلغاريا تشكل مركزاً ممتازاً لولوج المنتجات اللبنانية إلى أوروبا».

وألقى فهد كلمة أكد فيها اهتمام غرفة بيروت وجبل لبنان بفتح آفاق جديدة للاقتصاد الوطني في الخارج، معتبراً أنّ «تشكيل مجلس الأعمال اللبناني - البلغاري شكل نقلة نوعية في اتجاه تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين إلى مستويات جديدة». وشدّد فهد على أنّ «العلاقات الاقتصادية بين لبنان وبلغاريا لا تزال ضعيفة»، مشيراً إلى أنّ «لبنان صدر عام 2015 ما قيمته 7.3 ملايين دولار إلى بلغاريا، مقابل 90.4 ملايين دولار صدرتها بلغاريا إلى لبنان في العام المذكور».

وأجرى الوفد الاقتصادي اللبناني برئاسة نائب رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان نبيل فهد، خلال اليوم الأول من زيارته لبلغاريا، سلسلة نشاطات ولقاءات مع المعنيين بالملف الاقتصادي البلغاري، ركزت جميعها على سبل تنمية العلاقات الاقتصادية والارتقاء بها إلى مستويات جديدة تعود بالفائدة على البلدين وشعبيهما. وضّم الوفد الذي يزور بلغاريا بتنظيم من مجلس الأعمال اللبناني - البلغاري برئاسة أحمد محيي الدين علاء الدين، إلى فهد وعلاء الدين، رئيس المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمار في لبنان (إيدال) نبيل عيتاني، المدير العام لغرفة بيروت وجبل لبنان ربيع صبرا، وأعضاء مجلس الأعمال اللبناني - البلغاري: سركيس بودكيان ومحمّد صيداني وريان كوتالي، وأنطوان عبود، رئيس نقابة مشغلي وتجار الأبنية في لبنان إيلي صوما، نائب رئيس الجمعية أحمد ممتاز، عضو مجلس إدارة جمعية تجار بيروت باسم جwab، نائب رئيس جمعية تجار الشوف هشام الأشقر، ورجال الأعمال: فادي درويش ومرسيل داود، وعماد بكري.

وبداية التقى فهد برافقه عيتاني وعلاء الدين وصبرا، نائب وزير الاقتصاد البلغاري ليوبين بيتروف، في حضور القائم بأعمال السفارة البلغارية في لبنان، وجرى عرض مفصل للمشاح والمناحة والتي يمكن العمل عليها في المستقبل بشكل مشترك، والخطوات والإجراءات والمطلوبة من الطرفين في هذا الإطار.

وأكد فهد خلال اللقاء «أهمية لبنان الاقتصادية في المنطقة والدور الكبير الذي يلعبه القطاع الخاص اللبناني في لبنان ومختلف دول العالم». كما عرض الميزات التفاضلية التي يتمتع بها الاقتصاد اللبناني لجهة الانفتاح وتنوع القطاعات والحوافز الضريبية وغير ذلك، مؤكداً «ضرورة زيادة التواصل وتعزيز التعاون بين القطاع الخاص في البلدين من خلال مجلس الأعمال اللبناني - البلغاري للوصول إلى النتائج المرجوة».

وأكد أنّ «هناك الكثير من المجالات والفرص التي يمكن أن تشكل محط اهتمام مشترك من قبل القطاع الخاص في البلدين. ولا بدّ من وضع زيادة التبادل التجاري في صلب الأولويات، ولا سيما لجهة تعديل الميزان التجاري الذي يعدل كثيراً لصالح بلغاريا». كما التفت فهد على أنّ «لبنان بما يتبع به من دور اقتصادي ريادي في المنطقة، يشكل منصة مناسبة للشركات البلغارية لدخول أسواق الشرق الأوسط والخليج وأفريقيا».

وأكد أنّ «هناك الكثير من المجالات والفرص التي يمكن أن تشكل محط اهتمام مشترك من قبل القطاع الخاص في البلدين. ولا بدّ من وضع زيادة التبادل التجاري في صلب الأولويات، ولا سيما لجهة تعديل الميزان التجاري الذي يعدل كثيراً لصالح بلغاريا». كما التفت فهد على أنّ «لبنان بما يتبع به من دور اقتصادي ريادي في المنطقة، يشكل منصة مناسبة للشركات البلغارية لدخول أسواق الشرق الأوسط والخليج وأفريقيا».

وأكد أنّ «هناك الكثير من المجالات والفرص التي يمكن أن تشكل محط اهتمام مشترك من قبل القطاع الخاص في البلدين. ولا بدّ من وضع زيادة التبادل التجاري في صلب الأولويات، ولا سيما لجهة تعديل الميزان التجاري الذي يعدل كثيراً لصالح بلغاريا». كما التفت فهد على أنّ «لبنان بما يتبع به من دور اقتصادي ريادي في المنطقة، يشكل منصة مناسبة للشركات البلغارية لدخول أسواق الشرق الأوسط والخليج وأفريقيا».

وأكد أنّ «هناك الكثير من المجالات والفرص التي يمكن أن تشكل محط اهتمام مشترك من قبل القطاع الخاص في البلدين. ولا بدّ من وضع زيادة التبادل التجاري في صلب الأولويات، ولا سيما لجهة تعديل الميزان التجاري الذي يعدل كثيراً لصالح بلغاريا». كما التفت فهد على أنّ «لبنان بما يتبع به من دور اقتصادي ريادي في المنطقة، يشكل منصة مناسبة للشركات البلغارية لدخول أسواق الشرق الأوسط والخليج وأفريقيا».

وأكد أنّ «هناك الكثير من المجالات والفرص التي يمكن أن تشكل محط اهتمام مشترك من قبل القطاع الخاص في البلدين. ولا بدّ من وضع زيادة التبادل التجاري في صلب الأولويات، ولا سيما لجهة تعديل الميزان التجاري الذي يعدل كثيراً لصالح بلغاريا». كما التفت فهد على أنّ «لبنان بما يتبع به من دور اقتصادي ريادي في المنطقة، يشكل منصة مناسبة للشركات البلغارية لدخول أسواق الشرق الأوسط والخليج وأفريقيا».

## مهرجان السياحة والثقافة الروسية في «الإسلامية» زاسيبكين: نحرص على الاستفادة من الثروات التاريخية لكل الشعوب



زاسيبكين والشليبي وجمّول

مدارس موسكو، كما تعلم الآلاف من الطلاب اللبنانيين في جامعات الاتحاد السوفياتي وروسيا، ونعزز التعاون التربوي». وأضاف: «من المهم جداً طرح المبادرات المحلية للتعرف والتعاون لتشاركون في إعمار المستقبل ورفع المستوى الحضاري للمجتمع والحفاظ على القيم الروحية، وأتمنى الاستفادة من الاطلاع على صور عن روسيا والحضور الروسي في لبنان والعالم، ويصبح هذا خطوة أخرى نحو التقارب والتعاون كما نتطلع نحو توسيع العلاقات المباشرة بين الجامعات الروسية واللبنانية والقيام بزيارات ذات أهداف سياحية وتربوية»، معرباً عن تمنياته بأن تتطور السياحة في ظروف السلام والأمن». وختتم زاسيبكين: «أنتم تعرفون الجهود الروسية المبدولة في المنطقة لترجع بأسرع وقت من

مدارس موسكو، كما تعلم الآلاف من الطلاب اللبنانيين في جامعات الاتحاد السوفياتي وروسيا، ونعزز التعاون التربوي». وأضاف: «من المهم جداً طرح المبادرات المحلية للتعرف والتعاون لتشاركون في إعمار المستقبل ورفع المستوى الحضاري للمجتمع والحفاظ على القيم الروحية، وأتمنى الاستفادة من الاطلاع على صور عن روسيا والحضور الروسي في لبنان والعالم، ويصبح هذا خطوة أخرى نحو التقارب والتعاون كما نتطلع نحو توسيع العلاقات المباشرة بين الجامعات الروسية واللبنانية والقيام بزيارات ذات أهداف سياحية وتربوية»، معرباً عن تمنياته بأن تتطور السياحة في ظروف السلام والأمن». وختتم زاسيبكين: «أنتم تعرفون الجهود الروسية المبدولة في المنطقة لترجع بأسرع وقت من

مدارس موسكو، كما تعلم الآلاف من الطلاب اللبنانيين في جامعات الاتحاد السوفياتي وروسيا، ونعزز التعاون التربوي». وأضاف: «من المهم جداً طرح المبادرات المحلية للتعرف والتعاون لتشاركون في إعمار المستقبل ورفع المستوى الحضاري للمجتمع والحفاظ على القيم الروحية، وأتمنى الاستفادة من الاطلاع على صور عن روسيا والحضور الروسي في لبنان والعالم، ويصبح هذا خطوة أخرى نحو التقارب والتعاون كما نتطلع نحو توسيع العلاقات المباشرة بين الجامعات الروسية واللبنانية والقيام بزيارات ذات أهداف سياحية وتربوية»، معرباً عن تمنياته بأن تتطور السياحة في ظروف السلام والأمن». وختتم زاسيبكين: «أنتم تعرفون الجهود الروسية المبدولة في المنطقة لترجع بأسرع وقت من

مدارس موسكو، كما تعلم الآلاف من الطلاب اللبنانيين في جامعات الاتحاد السوفياتي وروسيا، ونعزز التعاون التربوي». وأضاف: «من المهم جداً طرح المبادرات المحلية للتعرف والتعاون لتشاركون في إعمار المستقبل ورفع المستوى الحضاري للمجتمع والحفاظ على القيم الروحية، وأتمنى الاستفادة من الاطلاع على صور عن روسيا والحضور الروسي في لبنان والعالم، ويصبح هذا خطوة أخرى نحو التقارب والتعاون كما نتطلع نحو توسيع العلاقات المباشرة بين الجامعات الروسية واللبنانية والقيام بزيارات ذات أهداف سياحية وتربوية»، معرباً عن تمنياته بأن تتطور السياحة في ظروف السلام والأمن». وختتم زاسيبكين: «أنتم تعرفون الجهود الروسية المبدولة في المنطقة لترجع بأسرع وقت من

مدارس موسكو، كما تعلم الآلاف من الطلاب اللبنانيين في جامعات الاتحاد السوفياتي وروسيا، ونعزز التعاون التربوي». وأضاف: «من المهم جداً طرح المبادرات المحلية للتعرف والتعاون لتشاركون في إعمار المستقبل ورفع المستوى الحضاري للمجتمع والحفاظ على القيم الروحية، وأتمنى الاستفادة من الاطلاع على صور عن روسيا والحضور الروسي في لبنان والعالم، ويصبح هذا خطوة أخرى نحو التقارب والتعاون كما نتطلع نحو توسيع العلاقات المباشرة بين الجامعات الروسية واللبنانية والقيام بزيارات ذات أهداف سياحية وتربوية»، معرباً عن تمنياته بأن تتطور السياحة في ظروف السلام والأمن». وختتم زاسيبكين: «أنتم تعرفون الجهود الروسية المبدولة في المنطقة لترجع بأسرع وقت من

الثقافات العالمية على أنواعها، فروسيا تتمتع بأنماط سياحية متعددة، منها السياحة التاريخية المبنية على حضارة موغلة في القدم حيث تضم 24 موقعا تراثيا عالميا على قائمة اليونسكو، والسياحة الطبيعية لما تنعم به هذه البلاد الواسعة من تنوع إيكولوجي فريد ومميز، إضافة إلى الساحات الرياضية والجبليّة والريفية والمائية والغنية والثقافية والسياحة المناسبات والأعمال، والسياحة الأثلاثية وسياحة الاستجمام للأطفال والشباب إلى ما هنالك من نشاطات بيئية وترفيهية وحضارية». وأكد زاسيبكين، من جهته، «أنّ الشعب الروسي يسعى دائما إلى تطوير علاقات الصداقة مع اللبنانيين وتربطنا صلات وثيقة عبر التاريخ في مجالات عديدة». وقال: «من المعروف أنّ كثيرا من الطلاب اللبنانيين درسوا في

### «الطاقة»: صيانة المنشآت

### تتم بموافقة الأجهزة الرقابية

أصدر المكتب الاعلامي لوزارة الطاقة والمياه بيانا، أشار فيه إلى أنّ «سدّ شبروح يحتوي بتاريخ اليوم حوالي 5.100.000 متر مكعب وما يزال يمتلئ من مياه نبع اللين». وأضاف: «إنّ عمليات الصيانة تتم كلما دعت الحاجة كباقي المنشآت، وتلزم وفق الأصول المعتمدة وبموافقة الأجهزة الرقابية». وتساءل: «أكثر، أن يكرموا وهم أحياء من يستيقنون الأحداث ويعدون الخطط والبرامج لرفع ظلماً الناس واستيقاق ومواجهة الانحياز الحراري قبل عدة سنوات، حيث أنّ مياها تذهب هدرا إلى البحر؟». ودعا «وسائل الإعلام كافة إلى توخي الدقة وإعطاء الخبر اليقين من مصدره، مع تحميلها تبعات الأخبار الكاذبة مع اتخاذ صفة الإيعاء الشخصي على كل من يثبت تورطه بإشاعة أخبار ملفقة تثير الرعب والخوف ونشر البلبلة لدى المواطنين».

### تجار اللحوم: لإعلان

### حالة طوارئ اقتصادية

دعت جمعية تجار وبيّاعي اللحوم الحمراء والدواجن والأسماك المجلدة والمبردة في بيان، الحكومة إلى «تحمل مسؤولياتها حيال أزمتنا هذا القطاع المتفائلة»، مشددة على ضرورة دعمه «من خلال إيجاد آليات تسهيلية لمعالجات الاستيراد». وتمنت الجمعية أنّ «يُصار إلى إعلان حالة طوارئ اقتصادية، من شأنها بلورة خطوات، تساهم في تفرّيج الأوضاع الاقتصادية وتخصّح حسدا لمضلات كافة القطاعات، ووقف شلل العديد من المؤسسات، ما يساهم في تقاوم البطالة بظل المزاحمة غير اللبنانية وطاقتها». وأن تحضّن الحكومة جلسة، تناقش خلالها ما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية، وأن تتحمّل مسؤولياتها، بدل أن تبقى في موقع المتفرّج، لا سيما أنّ المشاكل الاقتصادية والاجتماعية تتفاقم، ما سيؤذي إلى انفجار اجتماعي كبير البلاد بغنى عنه».

### دعوة لعقد جمعية عمومية عادية سنوية

إنّ رئيس مجلس إدارة شركة فينارشا ش.م.ل. المسجّلة في السجل التجاري في بيروت 1014263/2011، بناءً لنص المادّة 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 37، 38 من النظام الأساسي للشركة، فتردّ دعوة الجمعية العمومية العادية السنوية للانعقاد في تمام الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الأربعاء الموافق في 12 أيار 2016 في بيروت - الرملة البيضاء - شارع سلوى نصر - بناء الرمال - طابق 11، على جدول أعمال الجمعية:

1. مناقشة تقرير الخبير جورج زخور.
2. اتّخاذ الإجراءات القانونية بحق المدير العام المساعد ورئيس مجلس الإدارة السابق بسبب الأوضاع التي وصلت إليها الشركة.
3. بحث أوضاع الشركة المالية والإدارية والقانونية.
4. موضوع المبالغ المتوجّبة إلى العمال والمساهمين والموردين وموجودات الشركة.
5. أمور طارئة.

إنّ زمام تنفيذ الجمعية في دورتها الأولى، تُدعى الجمعية للانعقاد في دورتها الثانية في الزمان والمكان نفسه في تمام الساعة السابعة مساءً، ويكون النصاب قانونياً بمن حضر.

والاحترام  
حبيب جعفر

## ورشة عمل عن «الدراسات الاكتوارية في خدمة الضمان الاجتماعي» قزي: لو توفرت الحماية الاجتماعية لكل فئات المجتمعات العربية لما وصلت إلى ما وصلت إليه

أعمال ورشة العمل التي تنظمها لثلاثة أيام في فندق «فور بونتس». - فردان عن «الدراسات الاكتوارية في خدمة الضمان الاجتماعي»، برعاية وزير العمل سجعان قزي وقد مثله مفوض الحكومة جوماث حيمور، في حضور رئيس المجلس الاقتصادي الاجتماعي روجيه سناسن، رئيس المكتب التنفيذي للجمعية المدير العام للضمان الاجتماعي الدكتور محمد كركي، ممثل منظمة العمل العربية حمدي أحمد، رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن، نائب رئيس غرفة الصناعة والزراعة والتجارة في بيروت وجبل لبنان محمد لمع وحشد من رؤساء الاتحادات النقابية ومؤسسات الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية في العالم العربي.

بعد الافتتاح بالنشيد الوطني، قدمت للورشة مديرية العلاقات العامة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي جمال بري التي أشارت إلى «أنّ التطورات الكبرى التي تشهدها مجتمعاتنا والتحديات والمشاكل العميقة التي تراقفها الدراسات من الدول إنشاء مراكز أبحاث عصريّة وإبداء الدراسات، خصوصاً الاكتوارية التي تعنى بموضوعات وقطاعات حيوية وأساسية في مجتمعاتنا الاهتمام الكافي لتشكيل مدخلاً علمياً لفهم تلك المشاكل ووضع الخطط المناسبة لها».

ثم تحدث احمد لافتاً إلى «أنّ سياسات الضمان الاجتماعي ليست بمنزلة عن سائر السياسات فجميع السياسات الاجتماعية هي، في نهاية المطاف، جزء من سياسات التنمية الوطنية التي لا تتوقف عند مستوى محدد بل إنها عملية مستمرة وتتسعى إلى تحقيق رؤية مجتمعية عن الطريقة التي ينبغي للناس أن يعيشوا ويعملوا بها، وكذلك يجب أن تتماشى نظم الضمان الاجتماعي مع الأهداف العامة للتنمية المستدامة عبر نظام فاعل وشامل يصل إلى الجميع بغاقلية وكفاءة واستمرار».

وأضاف: «إنّ كلّ قوانين التأمينات والمعاشات في العالم ومنها بلدنا العربية تنص على إجراء فحص اكتواري للمراكز المالية لأنظمة التأمينات والمعاشات بصفة دورية تراوح بين 3 إلى 5 سنوات، وبالتالي ينبغي على كل القائمين على أنظمة التأمينات والمسؤولين في الحكومات عدم إقرار أي مزايا تأمينية أو اتخاذ قرارات تتعلق بها إلا بعد إجراء دراسات اكتوارية ومعالجة متطلبات تلك المزايا والقرارات المرصدة لتأخذها، وينبغي أن تكون الدراسات الاكتوارية تستهدف التوازن على المدى الطويل جداً، من خمسين إلى مئة عام مثلاً للحفاظ على حقوق الأجيال العتيدة، وسكب ثقة المؤمن عليهم الأمر الذي سيؤدي إلى استقرار نشاط التأمينات والمعاشات، وسيعكس ذلك على الوضع والاستقرار الاقتصادي في الوطن ككل».

وألقى كركي كلمة أشار فيها إلى «أنّ الدراسات الاكتوارية هي نوع من العلوم التي تختص بالمستقبل، وتعتمد على مبدأ تخمين الأخطار من طريق استخدام الطرق الحسابية والإحصائية في تقدير «حجم الأخطار» في مجال الصناعات المالية والتأمين، من طريق دراسات وأبحاث علمية في هذا المجال. ومن أشهر التطبيقات على هذه الدراسات جداول الحياة